الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولاي طاهر-سعيدة-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم التسيير

تخصص :ادارة بنكية

الموضوع

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري
-وكالة المشرية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

❖ اعداد الطالبين :

مرابط يوسف

معطي هشام

الاستاذة المشرفة :

د.كرزابي ا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/يزيد ..... رئيسا

د./كرزابي..... مشرفا ومقررا

د./عبدلي ..... مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم

ومنحني القدرة والصبر و وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى سر النجاح ومن طاعتهما ارتبطت بطاعة الله تعالى

والدي الكريمين

وخاصة إلى رمز التفاني والحب،شمعة حياتي،أمي الغالية

وأسأل الله أن يحفظهما ويجزيهما عنا كل الخير

كما أهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله إخوتي وأخواتي

وإلى أخي عبد المجيد ورفقاء الحياة منير عبد العليم,شوقي , احمد , عبد الرزاق , عبد القادر والدرب الجامعي

وإلى كل زملائي في الدفعة، وكل الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي

وإلي كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

كلمة شكر

الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين والعلم والنعم الأخرى

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من مد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

وبعد شكر الله أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذة الذي أحترمها كثيرا اشكرها

على قبولها للإشراف على هذا البحث

وعلى ماقدمته من توجيهات ونصائح على مستوى المنهجية أو المظمون العلمي

ونتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا

تقبلوا من فائق التقدير والاحترام.

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأعمدة الاقتصادية بالنسبة للدول المتطورة و النامية كون هذا القطاع يمتلك من الخصائص و المميزات ما يسهل تطوير المهارات الإدارية ، الفنية ، الإنتاجية و التسويقية و قدرتها العالية في استيعاب اليد العاملة فهي تحتاج غالبا الى موارد مادية و بشرية بسيطة .في المؤسسات توجد عدة وظائف لعل من أهمها وظيفة التمويل لما تساهم به في تطوير و استمرارية المؤسسات كونها العنصر المحدد لتنفيذ المشاريع و استيعاب اليد العاملة وما الى ذلك.

على ضوء هذا ارتأينا في هذه المذكرة أن نعالج مشكلة التمويل و اقتصرنا في الدراسة على البنك الوطني الجزائري"وكالة مشرية", ،توصلنا في الأخير الى أن البنك الوطني الجزائر يساهم على العموم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرغم من الصعوبات و العراقيل التي تواجهها في منح القرض.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, البنوك ، التمويل ، البنك الوطني الجزائري.

RESUME :

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme des piliers économiques pour les pays développés et en voie de développement. En effet, ce secteur possède les caractéristiques et avantages qui facilitent le développement des compétences administratives, techniques, de production et de commercialisation. De plus, il possède une grande capacité d'absorption de la main-d'œuvre puisqu'il n'a, souvent, besoin que de simples ressources matérielles et humaines.

Dans ce contexte, nous avons voulu, dans ce mémoire, traiter le problème du financement des petites et moyennes entreprises, nous nous sommes limités, dans notre étude, à la banque « BNA : Agence Mechria ». Nous avons conclu que cette banque contribue d'une manière générale au financement des petites et moyennes entreprises, malgré les contraintes de l'environnement.

Mots Clés : Petites et Moyennes Entreprises, banques, Financement, BNA.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
العنوان	I.
الإهداء	II.
الشكر	III.
الملخص	IV.
قائمة المحتويات	V.
قائمة الجداول	VI.
قائمة الإشكال	VII.
مقدمة	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
مقدمة	5
المبحث الأول:دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني : دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"	48
مقدمة	48
المبحث الأول : تقديم للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"	49
المبحث الثاني:دور البنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
المراجع	76
الفهرس	79

قائمة الجداول

رقم الجداول	عناوين الجداول	الصفحة
1-1	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
1-2	عدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2009 \2013	58
2-2	عدد الملفات المؤهلة و المبالغ وقروض الأستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009 \ 2013	59
3-2	القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة	62
4-2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق كالة تشغيل الشباب ANSEJ	64
5-2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق لصندوق الوطني للتأمين CNAC	65
6-2	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير ANGEM	66
7-2	نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك	67
8-2	نسب مساهمة تمويل البنك حسب قطاعات النشاط	68

قائمة الإشكال

رقم الأشكال	عناوين الأشكال	الصفحة

1-1	بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	**9**
2-1	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري	**50**
2-2	عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009 \ 2013	**58**
3-2	عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009\ 2013	**60**
4-2	مبالغ القروض الاستغلال المقدمة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009 \ 2013	**61**

يعتمد الاقتصاد عامة على عدة عوامل تؤثر فيه بصورة ايجابية كانت أو سلبية معتمدتا على ظروف قد تكون داخلية أو خارجية و بالتالي التحكم في اقتصاد أي دولة من الجهة المقابلة فان الساحة الاقتصادية شهدت في الآونة الأخيرة عدة تغيرات لم يسبق لها مثيل جعلت هذه المرحلة حساسة نوعا ما و معرضة بشدة لازمات .

من بين تلك العوامل يري اغلب الاقتصاديين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل قطاعا هاما نظرا للفعالية و الدور الذي تقدمه سواء اقتصاديا أو اجتماعيا من هذا المنطلق رأى المختصون ضرورة دراسة بعض العناصر التي تؤثر في هذا القطاع حيث نجد أن نشأة المؤسسات هي من بين تلك العوامل حيث دراسة هذا المجال من حياة المؤسسة كونه يبرز الغاية منها و كذالك الى أي مدى يمكنها التطور لذالك تعد من العوامل التي تساهم في بقائها ، من هنا نتطرق الى عنصر أخر مهم هو التمويل فهو من يحدد المدى الذي يمكن للمؤسسة بلوغه من حيث طرق الحصول عليه و استعماله وهو أمر بالغ الأهمية من ناحية توفير العمالة اللازمة و التكنولوجيا التي أصبح من المستحيل الاستغناء عنها وكذالك كيفية تغطية النفقات ، يمكن إن ندخل أيضا الى باب الازمات التي أصبحت كثيرة الحدوث في الآونة الأخيرة والتي تعتبر أيضا عنصر مؤثر في حياة المؤسسة .

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لكل الدول، وذالك للدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام،حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80 % من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60 %من الوظائف ،لذالك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المرتكزات التنمية الاقتصادية ،حيث أدركت العديد من الدول باختلاف نموها الاقتصادي أهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في تحقيق التنمية ولذالك أولت لها أهمية كبيرة بتقديم الدعم للنهوض بهذا القطاع ،حيث تجاوزه الدول المتقدمة تلك الصعوبات بفضل الابتكار و استخدام تقنيات حديثة مكنتها في التحكم في المخاطر و التكاليف، لكن مثيلاتها في دول النامية والجزائر خاصة لازالت تتخبط وتواجه

الكثير من الصعوبات ومن أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الحاجز الذي يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الإشكالية:

ومن هذا نطرح الإشكالية التالية :

" ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟"

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية يمكن ان نطرح الفرضيات التالية:

1- تساهم البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2- تفرض البنوك الجزائرية شروط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعطاء القروض.

أهمية الموضوع:

على ضوء ما تم تناوله نرى أن أهمية الموضوع تتجلى فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد .
- التمويل من أهم الوظائف في نضام المؤسسات.

منهج البحث:

- المنهاج الوصفي التحليلي في الفصل النظري كون ذالك في دراسة الحالة .

أهداف البحث:

- التعريف بخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإلى قيمتها في الاقتصاد

الوطني من خلال علاقتها بمختلف المؤسسات المالية و البنكية بالحصول على مصادر التمويل ا اللازمة للقيام بمهمتها

حدود الدراسة :

تتجلى حدود الدراسة فيما يلي:

أ. الأبعاد المكانية

- **نضريا :** أخدنا في النضري الموضوع بشكل عام و لم نخصص مكان معين .
- **تطبيقيا:** في هذه الجهة تطرقنا الى الجزائر كعينة.

ب. الأبعاد الزمنية

- **نضريا :**لم نأخذ زمان معين و انما أخدنا فترات اقتصادية متعددة لمحاولة الإلمام بالموضوع بجميع جوانبه .
- **تطبيقيا :** في هذا الجانب و في دراسة العينة البنك الوطني الجزائري وكالة المشرية أخدنا من 2009 الى 2013 كفترة دراسة .

أهمية الدارسة:

- تشغل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شغل حيز واسع في الاقتصاد الوطني حيث تمثل 85 % من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
- الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الاقتصادية لهذا الموضوع في الآونة الأخيرة و إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ماهو إلا دليل على ذلك.

المنهج المتبع:

- في النضري قمنا باستعمال المنهج الوصفي و التحليلي .
- أما في التطبيقي فقمنا بانتهاج التحليل كمنهج.

صعوبات البحث:

- نقص المراجع
- صعوبات في الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي.

هيكل البحث :

قسمنا هذا البحث الى فصلين في الفصل الأول تناولنا مبحثين تطرقنا فيها الى كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدمنا عدة تعار يف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم أنواعها و كذالك مراحل تطورها في الجزائر ، بعد ذألك درسنا التمويل بإعطاء تعاريف له و إعطاء أنواعه وأيضا وظائفه و أهدافه ، في اخر الفصل تناولنا مختلف الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث بالإضافة الى أطروحات و مقالات أخري تخص الموضوع.

في الفصل الاخير قسمناه الى مبحثين جاء الاول على شكل نضري للمؤسسة المتخذة عينة بحث و في الثاني تطرقنا الى التمويل بشكل عام أخدنا مؤسسة البنك الوطني الجزائري –" وكالة المشرية"كعينة.

مقدمة:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، فهي تشكل ¾ الحجم الاقتصادي والتجاري العالمي، وتساهم بـ 64.3%، 57%و 50% في الناتج الوطني الخام لكل من إسبانيا ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، وحاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة (مثلا في الجزائر يقدر معدل البطالة بـ 24%). لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهم خصائصها، وأهميتها، واهم المشكلات التي تعترضها خاصة في الدول النامية.

المبحث الأول: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

i. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدة مجالات، لذا إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغير والمتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم.

I. -1)التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغير والمتوسطة:

1)تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:سبق وان أشرنا إلى هذا التعريف الذي صدر عام 1953 والذي كان مضمونه "أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

-المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو اقل.[1]

2)تعريف اليابان:استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط.

[1]رابح خوني (2003)، "ترقية اساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري" ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،فرع اقتصاد ا لتنمية،،ص11.

جدول رقم (1-1):التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 ميلون ين	100 عامل أو اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل أو اقل

المصدر:عثمان لخلف(1992) ،"دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-"، ص11.

3) تعريف هولندا:رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها. فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل أو اقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية:

-الصناعة والبناء والتجهيز.

-التجارة بالجملة، والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم.

-النقل و التخزين, الاتصال والتأمين.[1]

4)تعريف الهند: المعيار المستخدم في الهند لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو معيار راس المال المستثمر، وقد حددت قيمة راس المال (وهي قابلة للتغيير) عام 1978 بـ 750.000.00 روبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبرون كل المؤسسات الباطنية التي يقل راس مالها عن 1 مليون روبية مؤسسة صغيرة ومتوسطة.[2]

[1]عثمان لخلف، مرجع سابق، ص12

[2]Ammar SELLAMI(1985), "petite moyenne industrie et développement économique", Entreprise national du livre,P36.

5)تعريف الاتحاد الأوروبي:سبق وان أشرنا إلى أن هناك اختلاف كبير في المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في البلدان الأوروبية، الشيء الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرى انه يمكن تحديد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-المؤسسات الصغيرة جدا من 0 إلى 9 عمال.

-المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل.

-المؤسسات المتوسطة من 50 إلى 499 عامل.[3]

6)تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:تحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي ، وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي عام 1996، وقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا التعريف في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 2001/12/12.[(1)]جدر الإشارة إلى أنه قبل هذا القانون لم تصدر آية نصوص قانونية تحدد وتضبط مفهومها باستثناء بعض المحاولات التي يمكن أن نلخصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1):بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[3]اسماعيل شعباني (2003)،"ماهية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطةوتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير و دورها في الاقتصاديات المغاربية"، سطيف، الجزائر، 25-28ماي ،،ص4

[(1)]Leila MELBOUCI(2004), "management: ou se situent les PME Algériennes?", colloque international "Dynamisation de la gestion des PME:innovation", Tic, Formation, Biskra, Algérie. P3.

تعريف الوزارة الوصية

تعريف ONS المجلس الوطني للإحصائ

تعريف الصندوق الوطني للضمان

تعرف الوزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أنها المؤسسات التي توظف بين 1 و 250 عامل

عدد العمال المحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تصل الى 500 عامل.

حسب هذه المنظمة فإن هذه المؤسسات تعرف كما يلي:
-مؤسسة مصغرة من 1-9عمال.
-مؤسسة صغيرة من 10الى20 عامل.
-مؤسسة متوسطة من50 عامل فأكثر

الطالب

I. 2) معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير (حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق، طبيعة الملكية...الخ).[1]

1)المعايير الكمية:يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية، لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير نذكر:حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ[2]

[1].اسماعيل شعباني ، مرجع سابق، ص3

[2]محفوظ جبار(1999-2001) ," المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف" -مجلة العلوم الإنسانية،العدد 5، بسكرة ، الجزائر ، ، ص214.

2)المعايير النوعية:يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معايير.

لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية ولتحديد هذه المعايير بدقة يعتمد الكثير من المختصين على ما ورد في كتاب" Staley"*حيث يرى أن أية مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصتين من الخصائص التالية على الأقل:

-استقلالية الإدارة: عادة ما يكون المسيرين أصحاب المؤسسة.

-تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو مجموعة أفراد.

-تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إلا أن اجتياحها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة تمارس نفس النشاط.

استند القانون في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 على هذه المعايير لتحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فهي "المؤسسة التي لم يتم امتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقلة، بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه.[1]

3) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية المؤسسات العائلية (المنزلية) المؤسسات التقليدية، المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

أ-المؤسسات العائلية:مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

---

[1]رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص615.

ب)**المؤسسات التقليدية**:يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدي، كما يمكن لهذه المؤسسات الاعتماد على العمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

ج)**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة**: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة أخرى.

II-مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها في التنمية الاقتصادية:

II .1)مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

1)سهولة التأسيس (النشأة):تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو

فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.[1]

2) الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل إقناع العاملون فيه بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.[2]

3)سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال التوزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4)جودة الإنتاج:إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.[3]

5)توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محدودة أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" يتعاقد مع 26 ألف مصنع

[1] اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي(2003)، "التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، سطيف، الجزائر 25-28 ماي، ص4.

[2] اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، "التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص4.

[3] اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص4.

لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها اقل من 100 عامل.[1]

II 2]-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة فيالاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية.

1)الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-تساهمالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم:

أ-**المتغيرات الكلية:**-من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فإنها تساهم بـ40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50% .

-أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوربي، فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر بـ 850 مليار فرنك عام 1994م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم اقل من 100 عامل بنحو 25 % من حجم البيوع الأمريكية منذ أواسط الثمانينات.[2]

ب- **تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:**فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في القطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة،

[1]نفس المرجع، ص5.
[2]وفاء عبد الباسط، مرجع سابق، ص18

خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية...).[1]

ج-**تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:** بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.[2]

د-**تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات**: مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام.[3]

2)الأهمية الاجتماعية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق(من بينها الجزائر)، لأنه في ظل هذا النظام الدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكل مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب العمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم. ويظهر الجدول التالي توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في البلدان الرأسمالية.

جدول رقم (1-2): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان.

[1] نفس المرجع، ص22.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص143
[3] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص4.

عدد العمال / المجموعات	9-1	499 -10	500 ≤
الولايات المتحدة الأمريكية	%74.6	%25.0	%0.4
اليابان	%77.3	%28.0	%0.7
المجموعة الأوروبية	%81.85	%17.95	%0.2

المصدر: ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،بدون تاريخ، ص65

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الرأسمالي يكاد يكون مكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في أوروبا إلا أن هذا ليس دقيقا ما دامت هذه المؤسسات لا تستعمل اليد العاملة بنفس نسبة عددها من مجموع اليد العاملة الكلية، ويظهر هذا جليا من خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم والعدد لنفس البلدان في الجدول.[1]

i. الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا انه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث مدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات. ويمكن رصد أهمها فيما يلي[1]

[1]عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص3.
[1]محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص103.

1)الصعوبات المالية:من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها.[2]لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي والاقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة جدا، إضافة إلى تشدد أصحاب القروض فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض.[3]

" وبسبب مشاكل التمويل يقع المنتج فريسة لاستغلال التجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع بأسعار منخفضة مع تقديم الخامات ومستلزمات الإنتاج لهذه المصانع بأسعار مرتفعة نسبيا، مما حقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء ."[4]

2)صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي:إذ يتطلب استيراد مدخلان الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي وهو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[5]

3)صعوبات جبائية:"من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي".[(1)]

4)المشكلات الإدارية والقانونية:

---

[2]عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص5

[3]فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافيا بوروبة، مرجع سابق، ص7.

[4]محمد كمال حليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص410.

[5]عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص5.

[(1)]عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص5.

أ]ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة:"معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير اقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق، وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة (حالة الجزائر مثلا)، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المشروع باعتبار انه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات".[2]

ب]القدرة الضعيفة على المنافسة:تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:

-عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.

-الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل ...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير.

-عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل.[1]

---

[2]محمد كمال خليل الحمزاوين مرجع سابق، ص203.

[1]كليفوردبومياك(1989)،" اسس ادارة الاعمال التجارية الصغيرة،" ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الاردني، عمان الاردن ، ص42.

ج]**سوء استعمال براءة الاختراع**:إن نظام براءة الاختراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة استفادت في السنوات الأخيرة من أعداد متزايدة من براءات الاختراع، التي منحت لها سواء من قبل الموظفين فيها أو من قبل أشخاص غرباء عنها، أما أصحاب المؤسسات الصغيرة فإنهم يفتقرون في معظم الحالات إلى الأموال الضرورية لتجسيد ابتكاراتهم ونقلها إلى مرحلة الإنتاج والتوزيع.[2]

د]**عدم استقرار النصوص القانونية**:تعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.[3]

5) مشكلات العمالة: تسرب اليد العاملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفر فرص اكبر للترقية، مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار اقل خبرة وكفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف.[1]

ii. البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر مشكلة التمويل أهم وابرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ كثيرا ما تعود لتموت وتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل.

---

[2]نفس المرجع، ص42.
[3]نفس المرجع، ص42
[1]عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص5.

I -صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

I-1-التمويل من حيث المدة:

1) **التمويل طويل الأجل:**من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجها لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة. فكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول، إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية و التجارية والإدارية.

وتوجد أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مصادر تحصل من خلالها على التمويل طويل الأجل وسنتعرض فيما يلي إلى أهم هذه المصادر الأموال الخاصة و الاقتراض من العائلة والأقارب و التي نقصد بها الأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين، والتي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين، ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية، لذا يلجأ صاحب المؤسسة إلى العائلة والأصدقاء للاقتراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية، إذا كان يراد الحصول على النتائج المرغوب فيها.[1]

2)**التمويل المتوسط الأجل:**تمنح البنوك هذه القروض لمدة تتراوح بين سنة و 5سنوات ،وتلجأ المؤسسات إلى التمويل المتوسط الأجل(إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول،

[1])عبد الغفار عبد السلام و آخرون (2001)،" ادارة المشروعات الصغيرة"،دار الصفاء للطباعة والنشرو التوزيع،الاردن،ص70.

وتشمل مصادر التمويل هذه قروض المدة، وقروض الآلات والتجهيزات وتمويل الاستئجار، هذا الأخير يعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل.[2]

3)التمويل القصير الـأجل:نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا. ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل ،الذي يمكن تمويله بصيغ أهمها السلفيات البنكية التي تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

I-2-التمويل من حيث الغرض:

1) قروض الاستغلال:يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة احتياطات والمعاملات قصيرة الآجال والتي تتعلق بتنسيق الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

أ-تسهيلات الصندوق:هي قروض عرضية لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة التي تعترض المؤسسة، بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات والنفقات الناتج عن وصول مواعيد استحقاق الفواتير المسحوبة على المؤسسة، ويسمح البنك في هذه الحالة للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة محددة عادة ما تكون عدة أيام عند نهاية الشهر، للقيام بتسديد ما عليها من التزامات عاجلة (تسديد الفواتير، دفع الأجور،...الخ)، ويقوم البنك بحساب اجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي

[2]محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان(1999)، "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية-طبع-نشر-توزيع، الإسكندرية، ص294.
[3]الطاهر لطرش(2000)،" تقنيات البنوك،" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، ص57

له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدينا.[1]

ب)**السحب على المكشوف**:يقصد بالسحب على المكشوف أن يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن، على أن يفرض البنك فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن للمؤسسة و يتوقف البنك عن حساب الفائدة بمجرد أن يعود الحساب إلى حالته الطبيعية.[2]

ج)**قروض الموسم**: إن أنشطة الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون غير منتظمة على طول دورة الاستغلال، حيث تكون دورة الإنتاج ودورة البيع موسمية، مما يجعل النفقات تتزامن مع الفترة التي يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة لاحقة، ويمكن أن نورد أمثلة على هذه العمليات.

ولكن قبل أن يقدم البنك القرض للمؤسسة فهو يشترط عليها أن تقدم له مخططا للتمويل، يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته وعلى أساسه يقوم البنك بتقديم القرض، وتقوم المؤسسة أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط الاستهلاك الموضوع مسبقا.[1]

2)القروض الخاصة:خلافا للقروض السابقة توجه هذه القروض عموما إلى تمويل أصل محدد بعينه، تأخذ أحد الأشكال التالية:

أ-**تسبيقات على البضائع**:عبارة عن قرض لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، ويجب على البنك قبل تقديم القرض التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها، ومواصفاتها وثمنها في السوق إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالبضاعة، كما ينبغي عليه أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل اكثر ما يمكن من الأخطار.

---

[1]GerardAfonsi(1984)," Pratique de gestion et d'analyse financière", les éditions d'organisation, Paris, , P360.

[2]شاكر القزوينين(2000),"محاضرات في اقتصاد البنوك", ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص98.

[1]الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص62، 63، 64، 65، 67.

ب-**تسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقات للشراء، وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية (الإدارة المركزية، الوزارات، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري).

3)الخصم التجاري: الخصم التجاري شكل من أشكال القروض القصيرة التي تمنحها البنوك، وتعد عملية الخصم بالنسبة للمؤسسة وسيلة من وسائل الدفع، فالمؤسسة ولغرض إثبات ديونها على الغير تتعامل بالأوراق التجارية (كالكمبيالات و سند لأمر...) وتنتظر الحصول على قيمة الورقة التجارية في الموعد المحدد.[2]

4) القروض بالالتزام: يمتاز هذا النوع من القروض عن غيره بأن منح القرض لا ينتج أو ينجز عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك، بل أن هذا الأخير يتدخل كمتعهد لضمان المؤسسة من خلال التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بذلك، وتسمى هذه الوثيقة بالضمان أو الكفالة.

أ-**الضمان الاحتياطي:** يعتبر صورة من صور الاقتراض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة، ويضمن البنك المؤسسة في حدود مبلغ معين في حالة عدم تنفيذ التزاماتها.[1]

ب-الكفالـة: الكفالة عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين كضمان لتنفيذ المؤسسة لالتزام ما اتجاه طرف ثالث عادة ما يكون منشأة حكومية , للكفالة 3 أطراف:[2]

1-البنك: وهو الضامن الذي أصدر الكفالة.

2-المؤسسة: وهي طالبة الكفالة.

---

[2]الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص111.

[1]شاكر القزويني مرجع سابق، ص128.
[2]شاكر القزويني، نفس المرجع، ص127.

3-المستفيد: وهي الجهة التي أصدرت الكفالة لصالحها.

5) تمويل الاستثمار : ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع واقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

II- هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

II -1-هيئات دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر :

1) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تكثيف النسيج الصناعي.

-تقديم الدعم للقطاع.

-مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى حل مشاكلها.

-القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.

-وضع سياسة المتابعة.[1]

2)وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI:

[1]رابح خوني، مرجع سابق، ص156.

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى القانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 وهي منشاة عمومية إدارية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر ،أنشأت بغرض تقديم المساعدات للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال، ولعل أهم هذه المساعدات:

أ-مساعدات في مرحلة الإنجاز:يتحصل المستثمر خلالها على مساعدات لمدة 3 سنوات:

-الإعفاء من حق تحويل الملكية لاكتساب العقارات;

-الحق في التسجيل المخفض بـ 5% للعقود التكميلية للمؤسسة;

-الإعفاء من الرسم على العقار;

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الداخلة في إنجاز الاستثمارات سواء أكانت مستوردة أو محلية.

ب-**مساعدات في مرحلة الاستغلال:**تكون هذه المساعدات في مدة تتراوح بين 2 إلى 5 سنوات يستفيد المستثمر خلالها من:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الدفع الجزافي VF;

-الرسم على النشاط المهني TAP;

-الإعفاء منIBS، VF من رقم الأعمال المنجز للتصدير;

ونشير انه قد بلغت تكلفة الإعفاءات الممنوحة منذ إنشاء كل من APSI و ANSEJ 32.7 مليار دج في 2000/12/31.[1]

3)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996 ويحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، فكما جاء في المادة 2 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال:

[1]http://www.cnes.dz/cnesdoc/.

-تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.

-تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.[1]وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 10 عمال) خاصة بهم.

أ-شروط الوكالة لدعم المؤسسات:تضع الوكالة مجموعة من الشروط الإدارية التي يجب أن يستوفيها طالب الدعم منها:

-أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب (1 إلى 10).

-أن لا يكون الشباب أصحاب المؤسسات يشغلون مناصب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم.

-يتراوح سن الشباب أصحاب المؤسسات بين 19 و 35 سنة، فيما يخص المسير يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة.

-تعهد بخلق منصبي شغل دائمين إضافيين.

-الحد الأقصى للاستثمار هو 4 ملايين دينار جزائري ومن المقر رفع هذا السقف إلى 10 ملايين دينار جزائري.

-أن يساهم الشباب أصحاب المشاريع في الاستثمار بأموالهم الخاصة حسب مستوى الاستثمار.

ب-الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف ANSEJ:تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم.

تنمح الوكالة نوعين من الإعانات:

***الإعانات المالية:**

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(1996)، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية قانون 96، 234 يوليو 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 41، ص11.

-**القروض بدون فائدة**: حيث تمنح الوكالة للمؤسسات المصغرة قروضا بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي أو الثلاثي.

-**تخفيض نسبة الفائدة**: يكون هذا التخفيض في حالة التمويل الثلاثي حيث تأخذ الوكالة على عاتقها تسديد نسبة من فوائد القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من البنك، تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، ويتحمل المستفيد من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.[1]

***-الإعانات الجبائية والشبه جبائية:** تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.[2]

ج-أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ:مول المؤسسات المصغرة وفق ثلاث أشكال:

-**التمويل الخاص**: في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلية لصاحبها و تساهم ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية .

-**التمويل الثنائي**: في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ).

-**التمويل الثلاثي:** في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه، وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي.

[1]محمد الهادي مباركي(1999)، المؤسسة المصغرة، المفهوم والدور المرتقبن مجلة العلوم الانسانية، العدد 111، قسنطينة، الجزائر.

[2]الشريف بقة وآخرون، مرجع سابق، ص5.

د-الاتفاق التعاوني الجديد بين البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

لقد تم الإعلان عن هذا الاتفاق في اكتو بر 2003 بقصر الأمم (Palais des nations)، ورغم صدور قرار رئاسي بشأنه إلا انه لم يتم تطبيقه بعد، ومحتوى هذا المشروع هو أن: الوكالة وضعت اتفاق تعاوني مع ثلاث مؤسسات بنكية هي "CPA" القرض البنكي الجزائري، "BDL" بنك التنمية المحلية، "BNA" البنك الوطني الجزائري، يقضي هذا الاتفاق رفع السقف الأعلى لمنح القروض البنكية للشباب المستثمرين إلى 10 مليون دج بدلا من 4 مليون دج بالنسبة للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة مهمـة.وتكون مساهمة الشباب بنسبـة 5% في المشاريع التي تكون تكلفتها مساوية أو اقل من 2 مليون دينار جزائري، بينما المشاريع التي تكون تكلفتها أو رأسمالها بين 2 مليون دج و 10 مليون دج، فإن مساهمة الشباب تكون 10%.

كما أن دراسة الملفات وقبولها لن يتجاوز 3 أشهر من تاريخ تقديمها للوكالة. الى جانب تمديد فترة منح القروض إلى 7 سنوات مع إمكانية التأجيل من سنة إلى 7 سنوات حسب خصوصية المشروع.

كما وقعت ANSEJ اتفاق مع شركة نفطال بهدف مساعدة الشباب والمقاولين الذين يرغبون في إنشاء محطات حديثة لـ GPL والبنزين واتفاق آخر مع الجزائرية للمياه (ADE) لإنشاء وصيانة عداد المياه من قبل مؤسسات ينشئها الشباب المقاولين.

كما أعلن رئيس الجمهورية خلال افتتاح أشغال والجلسات الوطنية حول الجهاز الجديد لدعم تشغيل الشباب عن تخصيص مبلغ 21 مليار دج لدعم تشغيل الشباب وخلق 35 ألف منصب عمل للإطارات الجامعية خلال عام 2004. وكذا وضع برنامج وطني لإنجاز 100 محل على مستوى كل بلدية توضع تحت تصرف

الباحثين عن الشغل وبالأخص صغار السن منهم، وعلى المستفيدين دفع الإيجار للبلديات.[1]

4)ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:لقد تم تطبيق ميكانيزم ضمان القروض أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1934، بعدها في ألمانيا ثم في اليابان عام 1937، ثم انتقل بسرعة إلى معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

أما في الجزائر فقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

يعتبر صندوق ضمان القروض أول آلية موجهة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسيتم مستقبلا إنشاء سلسلة من صناديق ضمان القروض والتمويل خاصة بعد نجاح هذه التجربة في الكثير من دول العالم، فمثلا تم إحصاء 52 جمعية لضمان القروض في اليابان عام 1957 و23 صندوق لضمان القروض في فرنسا عام 1998، أما في ماليزيا فقد تم إحصاء 18 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2001.[1]

II-2برنامج المساعدة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]Kamel BENELKADI(2003), l'ansej signe de nouvelles conventions, journal EL WATAN, 25 Octobre.

[1]يوسف العشاب(2003)، "ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-آلية لتدعيم التمويل، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية"، قاطرة التنمية، العدد02، الجزائر، ص14.

***1)برنامج الأمم المتحدة*:**[2]

في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، استفادت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2000 من مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي، والذي وجه للنشاطات الخاصة بالمحيط الصناعي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء آلات جديدة للاستثمار.

2) برنامج مشتلات المؤسسات:[3]جاء في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.- بعد اختيار المؤسسات التي تنظم إلى المشتلة ، تنظم هذه الأخيرة دورات تدريب وتأهيل لمسيريها والعاملين فيها، وبعد فترة محدودة بعد أن تحقق المؤسسة نتائج إيجابية تخرج من المشتلة لتترك مكانها لدخول مؤسسة أخرى.

-تعتبر المشتلة في حد ذاتها مؤسسة مستقلة لها كيانها القانوني وعادة ما تتلقى الدعم والمساعدة من السلطات المحلية مثلا أن تقدم لها محلات للإيجار بثمن زهيد (أو مجانا) على أن يتكفل المؤجر بجميع المصاريف الأخرى للمحل.

يتمثل الهدف الأساسي للمشاتل في ترقية وترسيخ ثقافة المؤسسة وتنمية مساهمة المقاولين في تطوير مثل هذه البرامج التي لها آثار إيجابية في تنشيط ودعم المؤسسات الصغيرة.

3)برنامج التمويل المشترك الأورو جزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اتفقت الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية على توقيع برنامج مشترك لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقوية القطاع الخاص من خلال رفع مساهمة

---

[2]http://www.cnes.dz/cnesdoc/.
[3]http://www.chambrealgersuisse.com/png htm.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME, PMI) في النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

ان الأطروحات، المقالات و المراجع تعبر من أهم وسائل الاستدلال لتطوير الأفكار و استحداثها نظرا لهذا فان استخدامها يعتبر عنصرا مهما في الأطروحات نضرا لما تحمله من معلومات ، معطيات و ايضا النتائج سواء على الصعيد النضري أو الميداني على ضوء هذا نصل الى دورها في مساعدة الباحث في مراحل سير بحثه من تحديد اشكاليته الى طريقة سير البحث وصولا الى النتائج . على هذا الاساس فإننا ملزمون على المرور بهذا العنصر لنبين ما استعمل لأثراء الجانب النضري بالمعلومات اللازمة و ايضا ما سعدنا لمحاولة الإجابة على التساؤلات التي تمثل منطلق هذا البحث .

بالتالي فان هذا المبحث يحتوى على كل الاطروحات ، الدراسات و المقالات المستعملة في هذا البحث سواء المحلية أو الاجنبية منها لصلتها بالموضوع كليا أو جزئيا و بالتلى ارتأينا تقسيم هذا الفصل لتقسيم الدراسات بغية تسهيل مهمة القارء في الحصول على المعلومات و التميز بينها .

الدراسة رقم 01 :بعنوان :"سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"أطروحة دكتوراه ليوسف قريشي سنة 2005

حاول الباحث في هذه الدراسة تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال إبراز اهم المحددات التي تفسر كيفية بناء هياكلها التمويلية،وكيفية مقارنتها مع البيئات الاقتصادية الأخرى، وذالكبالاعتماد على الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وطبيعة سلوكها التمويلي . حيث اعتمد الباحث في الدراسة على منهج الدراسة الميدانية، التي قام بها على المنهج الوصفي والتحليلي و

[1] www.pmeart-dz.org

ألاستنتاجي والقياسي المقارن، حيث تم قياس مدى تأثير سياسات الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالاقتراضالإجمالي و الاقتراض الطويل الأجل و الأقتراض القصير الأجل بجملة من المتغيرات المستقلة وهي خمسة متغيرات: حجم المؤسسة، المردودية الاقتصادية للمؤسسة ،مستوى الضمانات ،نمو المؤسسة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .

وقد توصل الباحث في دراسته إلى تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل غير الاقتراض في المرحلة الأولى،مما يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة .

وعن المقارنة بين دراسة الباحث ودراستنا، نجد أن دراسة الباحث كانت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أما في دراستنا فسنعتمد على دراسة مصادر تمويل البنك.

الدراسة رقم02:بعنوان:" تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مذكرة ماجستير محسن عواطفسنة 2008.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيفية مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرضلها في الجزائر، وذلك بالوقوف على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و واقع العلاقة التمويلية بينهاوبين البنك وكفاية البنوك كمصدر لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى التناسب بين الخدماتالمصرفية المقدمة من طرف البنوك لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر .

وتمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الصعوبات والعوائقالتي تواجه نمو هذا القطاع، وكذا محاولة تقييم علاقة البنك بها،واقتراح الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر. كما أعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والوصف الدقيقللمشكلة وتحليلها للوصول إلى

النتائج ، بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث(مقارنة تجارب الدول النامية والمتقدمةبالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بالدعم المالي فقط ،الذييمثل أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أن مشكلة التمويل تتفرع إلى جزئين هما :وجود نظاممصرفي غير مرن لا يتماشى مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه الاقتصاد الجزائري ،وغياب ثقافة السوق المالي ، وتعد عموماتجربة وكالة دعم وتشغيل الشباب تجربة ناجحة في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أدت إلى زيادة عددالمؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة .

ومن ناحية مقارنة الدراسة حاول الباحث درس العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصيتها والمنتوجات المقدمةمن البنك لحل مشكل التمويل وهذا ما يتوافق مع بحثنا المراد إنجازه.

<u>الدراسة رقم 03</u> :بعنوان :" تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ",مذكرة ماستر لحنان سلاوتي

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهم أنواع تحويلها ،و مدى طبيعةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلاً من طرف البنوك ،ومعرفة ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تم طرح تساؤلات تتمثل في مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة ؟ وما مدى طبيعة العلاقة بين البنوكو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ،ودورها في التنميةالاجتماعية ، وإبراز أهم الصيغ التمويلية المبتكرة لمواجهة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،والعراقيل التي تحول دون

تطبيقها فيالاقتصادالوطني.حيثاعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من جل جمع المعلومات ،أما فيما يخصالجانب التطبيقي اعتمد على مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة والإحصائيات، وقد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدولالنامية ، حيث تفضل البنوك تمويل مرحلة توسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لنقص المخاطرة وضمان نسبي للحقوق.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها في الدراسة :

_ علاقة البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة مدين ودائن فقط.

_يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص .

_تساهم البنوك بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<u>الدراسة رقم 04</u> : بعنوان "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" لبرجي شهرزاد في اطار مذكرة ماجيستير بجامعة تلمسان تطرق في موضوعه الى مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاكثر ملائمة و كيفية استغلالها أخد الفترة (2009-2010) كفترة دراسة في التطبيقي .أما عن المنهج المتبع فهو استبيان.

تطرق في الفصل الاول الى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أظهر فيه الماهية و دورها و كدي علاقتها بالعولمة .أما في الفصل الثاني فقد تطرق المصادر تمويل تلك المؤسسات من خلال ابراز الاساليب و المصادر و التطرق للعلاقة بينهما و بين البنوك ثم ابراز أليات الدعم الحكومي لها .أما في الفصل الثالث "التطبيقي " فقام بالتطرق لمراحل تطور المؤسسات و مصادر تميلها في الجزائر. و اختتمها بدراسة ميدانية لبعض منها في ولاية مستغانم كدراسة حالة .

و في ختام البحث قدم الباحث نتائج كتلخيص للبحث و كدى العراقيل و التوصيات فيما يخص الموضوع .

بداية بالنتائج نجد في الجانب النظري :

- الصعوبة لحد الان في ايجاد تعريف عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اهمية هذا القطاع في أي اقتصاد .
- المشاكل التمويلية رغم التطور في هذا المجال .

أما في الجانب التطبيقي نجد :

- في ولاية مستغانم نجد ان معظم هذه المؤسسات تقوم بنشطات لا تقدم قيمة مضافة كما تتركز في المناطق الصناعية.

في هذا الجانب تطرق الى بعض العراقيل نذكر منها :

- انتشار البيروقراطية.
- عدم التنظيم في اليات الحصول على العقار الصناعي.
- نقص المعلومات المتعلقة بهذا القطاع.

الدراسة رقم 05 :بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ل العايد ياسمين في اطار أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة قسنطينة 2011 حاول التطرق فيها الى مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة فيما تكمن في خصوصيتها المالية او محيطها الخارجي .أخد الفترة ما بين (2009-2006) كفترة دراسة. أما المنهج فاستعانوا بالمنهج القياسي.

في الفصل الاول من البحث تطرق الى المداخل المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية قام من خلاله بعرض كل من المدخل الضريبي و أثر تكلفة الافلاس على

قيمة المؤسسة ثم اختتم بنظرية الوكالة و عدم تماثل المعلومات أما في الفصل الثاني تطرق الى تطور المؤسسة الاقتصادية و سياسة التمويل في الاقتصاد الجزائري من خلاله أعطى عدة مفاهيم للمؤسسة الاقتصادية ثم تطور هذه المؤسسات في الجزائر و اختتم الفصل بسياسة تمويل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر و بعد ذلك في الفصل الثالث قام بعرض تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبرى الى النموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطرق فيها الى مدلول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ثم أهميتها في الاقتصاد و اختتمها بالمعوقات الترقوية لهذه المؤسسات بالجزائر أما في الفصل الرابع فتمحور حول التمويل و محدداته في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدالك ذكر الخصوصية المالية لها ثم التمويل البنكي لها و في الاخير تطرق الى التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال و في الفصل الاخير قام بتحليل هيكل تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بحيث قام بدراسة تجريبية على هيكلها التمويلي و قدم النموذج و العينة و اختتم بنتائج الدراسة نذكر منها :

- القيود التي فرضت على تسير المؤسسات الاقتصادية و كيفية تمويلها في ضل الاقتصاد الموجه حولت تدخلات الدولة الى تحسين الوضعية المالية لها لرفع نجعتها الاقتصادية و تخفيف النفقات المستقبلية .
- ربط المؤسسات بطبيعة جهازها التمويلي لا يزال يتميز بضيق كبير من حيث تنوع و تعدد خدماته .
- تعتبر هذه المؤسسات الاكثر اقصاء من مختلف مصادر التمويل ، حيث ان حجمها يحد من امكانية استخدام الموارد الذاتية التي تتميز بعدم التناسب مع أهداف المؤسسة .
- البنوك التجارية ليست المؤسسات الملائمة لتمويل هذا النوع من المؤسسات فيما يعتبر التمويل عن طريق المساهمة في الرأس المال أنسب تقنية لتدنية أثر عدم تماثل المعلومات .

- أوجدت الدراسة ان اشكالية التمويل لم تعالج بعد نضرا لهشاشة المؤسسات.
- النموذج المستخدم أوضح الضعف في هيكل الاستدانة بنسبة لتلك المؤسسات.
- تفضيل التمويل بالأموال الخاصة الصافية راجع الى العوامل التقنية للإدارة .

و على هذا الاساس أعطى التوصيات التالية نذكر منها :

- تنويع مصادر التمويل و توحيد سلطة القرار في ما يتعلق بإنشاء المؤسسات .
- الاستفادة من التجارب الخارجية الناجحة .
- ترشيد الدعم الفني و المالي المقدم لها و العمل على حماية المنتوج الجزائري .

<u>دراسة رقم 06</u> :" استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لعمران عبد الحكيم في اطار مذكرة ماجيستير تخصص استراتيجية بجامعة مسيلة سنة 2007 حاول التطرق الى امكانية وجود توجه استراتيجي من قب البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,أخد الفترة (2001-2006) كفترة دراسة.أما المنهج المستخدم فاستخدموا المنهج التحليلي.

في الفصل الاول من الدراسة درس الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام من خلال دالك بالتطرق الى ماهينها و كدى واقعها و أهميتها في الاقتصاد الجزائري ثم واقع المنظومات المؤسسية لتنمية هذا القطاع ، أما في الفصل الثاني فطرق الى البنوك و دورها في تمويل هدا القطاع عرض فيها ماهية البنوك ثم القروض المصفية المقترحة لتمويل القطاع المذكور ثم أبرز كل من المحددات و الضوابط العامة لمنح قروض مصرفية ، في أخر فصل تطرق الى واقع تمويل البنوك العمومية للقطاع و أخد كعينة ولاية مسيلة حيث قام بعرض خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الولاية ثم قام بالتطرق الى استمارة الاستقصاء بعدها بعرض و تحليل نتائج الاستمارة و في الاخير أشار الى مساهمة البنوك العمومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في أخر البحث قام بتقديم نتائج نذكر منها:

- ما حققته منظومات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نتائج ملموسة من لناحية الاقتصادية تؤهلها لتكون محل اهتمام استراتيجي لصانعي القرار على مستوى البنوك التجارية .
- الاصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي أعطى البنوك استقلالية أعطتهم حرية في ربط علاقتها التمويلية مع المؤسسات .
- مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية فأن البنك لديه اعتبارات اقتصادية يأخذها بعين الاعتبار فيما يخص التمويل.
- في ضل ضعف قدرات التمويلية الذاتية لدى هذا النوع من المؤسسات فان التمويل المصرفي من أهم مصادر التمويل المتاح .
- تكيف القروض المصرفية مع الاحتياجات التمويلية لنلك المؤسسات قد يساعدها على تطور و النمو .
- صناديق ضمان القروض الحكومية و الغير حكومية تعتبر أنجع ألية لتحفيز البنوك لزيادة تمويلها لهذا القطاع .
- البنوك غير راضية على أداء و دور صناديق الضمان بخصوص المهام التي من المفروض ان تقوم بها .

<u>دراسة 07</u>: بعنوان " صيغ و اساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة " لسمير هربان في اطار مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف سنة 2015 حاول التطرق الى دور صيغ التمويل بالمشاركة في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتحقيق التنمية المستدامة .

في الفصل الاول تطرق الى تمويل التقليدي و التمويل و التمويل البديل في البنوك الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم عموميات حول هذه المؤسسات وكدى التمويل التقليدي و اختتم بالتمويل البديل في البنوك الاسلامية ، في الفصل

الثاني عرج على صيغ و أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرض فيه كل من صيغ المشاركة و المضاربة واختتم بمزايا ،عيوب و كدى مخاطر صيغ التمويل بالمشاركة ، في الفصل الثالث تطرق الى صيغ و أساليب التمويل بالمشاركة و التنمية المستدامة ذكر فيها مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة و دور صيغ التمويل بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة ، في دراسة الحالة أخد البنك الاسلامي لتنمية كعينة حيث عرف به ثم قدم صيغ التمويل بالمشاركة في هذا البنك لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة و في الاخير قام بتقييم أنشطة و عمليات تمويل بصيغ المشاركة في هذا البنك .

في اخر الدراسة قام بتقديم نتائجها نذكر منها :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة.
- تتعدد أشكال التمويل التقليدي لكنها لا تكون الا على شكل قروض .
- البنوك الاسلامية يمكن أن تعتبر الحل الامثل في تمويل تلك المؤسسات .
- جواز التعامل بالمشاركة و المضاربة من الناحية الشرعية .
- استخدام معيار الربح بدل الفائدة يعتبر حافزا للعميل.
- على البنوك الاسلامية اتخاد بعض التدابير لمواجهة و التقليل من خطر المضاربة .
- التنمية المستدامة تسعى لتحسين الحياة الانسانية .
- الاستخدام المحدود لصيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية راجع لدرجة المخاطرة المرتفع

دراسة رقم 08 : بعنوان" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " لصالحي سامي في اطار مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك بجامعة بويرة سنة 2015 حاول معالجة التساؤل المتعلق بمدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة .أخذ فترة (2012-2011) كفترة دراسة. أستعان بالمنهج التحليلي في الدراسة .

في الفصل الاول من هذه الدراسة تطرق الى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أوضح ماهية هذه المؤسسات ثم أبرز أهميتها مع ذكر مميزتها و أنواعها و اختتم الفصل بتوضيح الصعوبات التي تواجهها ، في الفصل الثاني تطرق الى صيغ تمويل هذه المؤسسات حيث عرج على كل من صيغ التمويل التقليدية و صيغ تمويل قصيرة الاجل و اختتم بصيغ التمويلية الحديثة ، في الفصل الثالث قام بالتطرق الى هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري حيث عرج على مراحل تطورها في الجزائر مع ابراز مساهمتها في الاقتصاد ثم تطرق الى هيئات و برامج دعم هذه المؤسسات في الجزائر و كدى المشاكل التي تواجه تنميتها و اختتم الفصل بالتطرق الى التمويل البنكي لهذه المؤسسات في الجزائر ، في أخر فصل قام بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية البويرة قام بتوضيح مجال الدراسة ثم قدم التمويلات التي يقدمها هذا البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الضامنات التي يشترطها منهم و اختتم بالتحليل الاحصائي لتمويل هذا الاخير لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في أخر الدراسة قدم بعض النتائج نذكر منها:

- بعد اصدار قانون النقد و القرض شهد هذا القطاع ارتفاع محسوسا فيما يخص عدد المؤسسات .
- تتركز نشاطات أغلب مؤسسات هذا القطاع في مجالات غير منتجة لقيمة مضافة
- معظم البنوك تتجه الى تقديم قروض قصيرة أجل و افتقارها لأليات تمويلية مستحدثة .
- نضرا لبعض العراقيل فيما يتعلق بالمحيط الخارجي و ما الى دالك فان مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري مزال بعيد عن ما هو متوقع .

دراسة رقم09:بعنوان " المقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع امكانية التكامل التنموي بينهما " لكل من بلعيدي عبد الله من جامعة باتنة **و** مقلاتي عاشور بجامعة كوالالمبور ماليزيا في اطار مقال في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد 17 السداسي الثاني 2017 حاول معالجة عدة تساؤلات أولاها يتعلق بمدى امكانية تشابه تقنية رأس المال المخاطر مع تقنية حاضنات الاعمال ، أما فيما يخص التساؤل الثاني فيتعلق بإمكانية التكامل بينهما في دعم و تمويل و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أخيرا تساؤل حول امكانية امتلاكهما الفعالية الكافية ليتمكنا من تقديم البديل للتمويل القديم الذي يعتمد على التمويل بالاستدانة بدلا من التمويل بالشراكة .

في بداية البحث أعطى مقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال من حيث المفهوم و السلامة الشرعية تداول فيه مفهوم كل منهما و المقارنة بين المفهومين ثم السلامة الشرعية لكل منهما ، بعد دالك قارن بين رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال من حيث النشأة التاريخية و الاهمية و الاهداف أبرز نشأتيهما ثم قارن بين نشأتيهما ، اهميتهما و كدى أهدافهما ، بعد دالك تناول المقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال من حيث مراحل التمويلية حيث أبرز المراحل لكل واحدة ثم المقارنة بينهما ، بعد دالك أعطى مقارنة بينهما من حيث دعم و التمويل المؤسسات ، ثم قارن بينهما باستدلال ببعض التجارب العالمية و كأخر محور درس امكانية التكامل التنموي بينهما .

في خاتمة المقال أأعطى نتائج نذكر منها:

- كلاهما يعتبران تمويلين متخصصين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما يقدمانه من دعم مالي حيث يقدمان التمويل اللازم في سبيل ضمان تطورها.
- قدمة التجربة المتعلقة بهاذين العاملين البديل الحقيقي و العملي لنضام التمويل التقليدي خاصة فيمل يتعلق بالاستثمارات طويلة الاجل .

- تعتبر من الاساليب الحديثة و هو ما مكنهما نت ان يكونا ركيزتين لتأسيس و نمو و نجاح المؤسسات الريادية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر التي تمتاز بها المشاريع في العادة .

على ضوء هذه النتائج قدم مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- العمل على تحسين اطار التشريع الخاص بهما و تكوين و تدريب العمالة المتخصصة في هذا المجال .
- ضرورة تقديم يد العون للمؤسسات المتخصصة في هذين المجالين من طرف الدولة
- السهر على تهيئة مختلف الجهود و الموارد لمد كل من الاسلوبين بالإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتطويرهما و مساعدتهما للقيام بدور الدعم و التمويل لتنمية القطاع .

دراسة رقم10: بعنوان نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات ادارة الاستثمار الاسلامية " لكل من سليم جابو من جامعة تبسة و نوال بن عمارة من جامعة ورقلة و دالك في اطار مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 07 ديسمبر 2017 و حاول معالجة مدى تناسب أساليب التمويل المقترحة من طرف شركات ادارة الاستثمار الاسلامية و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة بالجزائر .

تطرق الباحث في مقاله الى الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أوضح فيه مفهوم هذه المؤسسات و تطورها في الجزائر وفي نفس السياق تطرق الى مصادر التمويل لها ثم مشاكل تمويلها و انتقل بعد دالك الى ما سماه بالأطيار المقترح لإنشاء شركات ادارة الاستثمار الاسلامي أوضح فيها أنواع هذه الشركات و اختتم دراسته بأساليب التمويل الاسلامية الملائمة و طبيعة المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة تطرق فيها الى نوعين هما اساليب التمويلية الغير قابلة لتداول و القابلة للتداول .

في النهاية قدم نتائج دراسته نذكر منها:

- التمويل الاسلامي يعتبر الحل الامثل لمشكلة التمويل التي تعتبر من أهم العقبات التي تواجه نمو و تطور هذه المؤسسات
- تقدم شركات ادارة الاستثمار الاسلامية بدائل تمويلية متنوعة تناسب و ظروف هذا القطاع مما وجب المساهمة فيه لوفير الاركان الرئيسية التي تساهم في انشاء سوق مالي اسلامي .

وعلى اساس هذه النتائج قدم بعض التوصيات نذكر منها :

- ضرورة انشاء سوق اسلامي مالي في الجزائر و توفير بيئة تساهم في توسعة و مرافقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- عقد ندوات و دورات لإعادة رسكلة العاملين و المالكين المتواجدين في هذا القطاع .
- تحفيز العلماء على حد سواء لابتكار سبا و صيغ اسلامية تتأقلم مع تغيرات المستمرة الذي يشهدها هذا القطاع.

خاتمة الفصل:

كما تحدثنا سابقا فان هذا المبحث احتوى على مختلف الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع جزئيا أو كليا و المتمثل في التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الطرق المستحدثة في هذا المجال حيث ان البعض تناول الموضوع بشكل عام و البعض الاخر تطرق الى مختلف أنواع التمويل بالنسبة لهذا القطاع ، اما الباقي فتناول الطرق الحديثة في هذا المجال و ذكر أهم الاساليب التي تتماشى مع هذا القطاع و التي يمكن ان تفيد هذا الاخير أكثر من الوسائل القديمة نضرا لدرجة تكيفها و متطلبات القطاع و كذألك سهولة التعامل معها مع اعطاء سلبيات و ايجابيات كل منها مع المقارنة مع الاساليب القديمة .في الاخير يمكن أن نقول أن معظم الدراسات تطرق فيها الباحثون الى التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة مع استعمال المنهج الوصفي بشكل عامة أما عن بحثنا فان النقطة المشتركة تكمن في المنهج المتبع أما الاختلاف فيكمن في ان الدراسات أعطت حلول تمويلية تتناسب و هذا القطاع أما عن دراستنا فتناولت مدى مساهمة البنوك فيتمويل هذه المؤسسات.

لا شك فيه أن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف مؤخرا تقدما كبيرا ما ساعد على ابراز مكانته الكبيرة ومن ثم فان توضيح ذألك جاء عن طريق اعطاء أمثلة من دول متطورة .بمان الدراسة تتعلق بالدولة الجزائرية فمن الطبيعي التطرق الى تطور هذا القطاع فيها .من ناحية تمويل هذا القطاع فان من الواجب اظهار طرقه و اهميته و صيغه بسبب أهميته البالغة في الدورة الحيوية للمؤسسة .

مقدمة الفصل:

بعد قيامنا بالدراسة النظرية وتطرقنا لجميع الجوانب المتعلقة دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وجب علينا أن نقوم بالدراسة التطبيقية من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي والهدف من كل هذا هو أن نبين دور دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بحيث قمنا في هذا الفصل التطبيقي , البنك التجاري الجزائري "وكالة المشرية", وقسمنا الفصل إلى مبحثين, فالمبحث الأول سيتم تقديم لمحة عامة عن البنك التجاري الجزائري "وكالة المشرية" أهدافها ومهامها والهيكل التنظيمي لها ,أما المبحث الثاني قمنا بدراسة مختلف وكالات المؤسسات الصغيرة وكيفية تمويلها و الضمانات البنكية و غيرها . ANSEJ لدعم وتشغيل الشباب

المبحث الأول : تقديم للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"

I. البطاقة الفنية للبنك الوطنى الجزائري "وكالة المشرية"

I -1 تعريف البنك الوطنى الجزائري:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.1982اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال ألفلاحي.

القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها :

1- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

2- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

3- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.1995البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.2009في شهر

جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري.

I - 2 الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية" :

الشكل رقم(2-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"

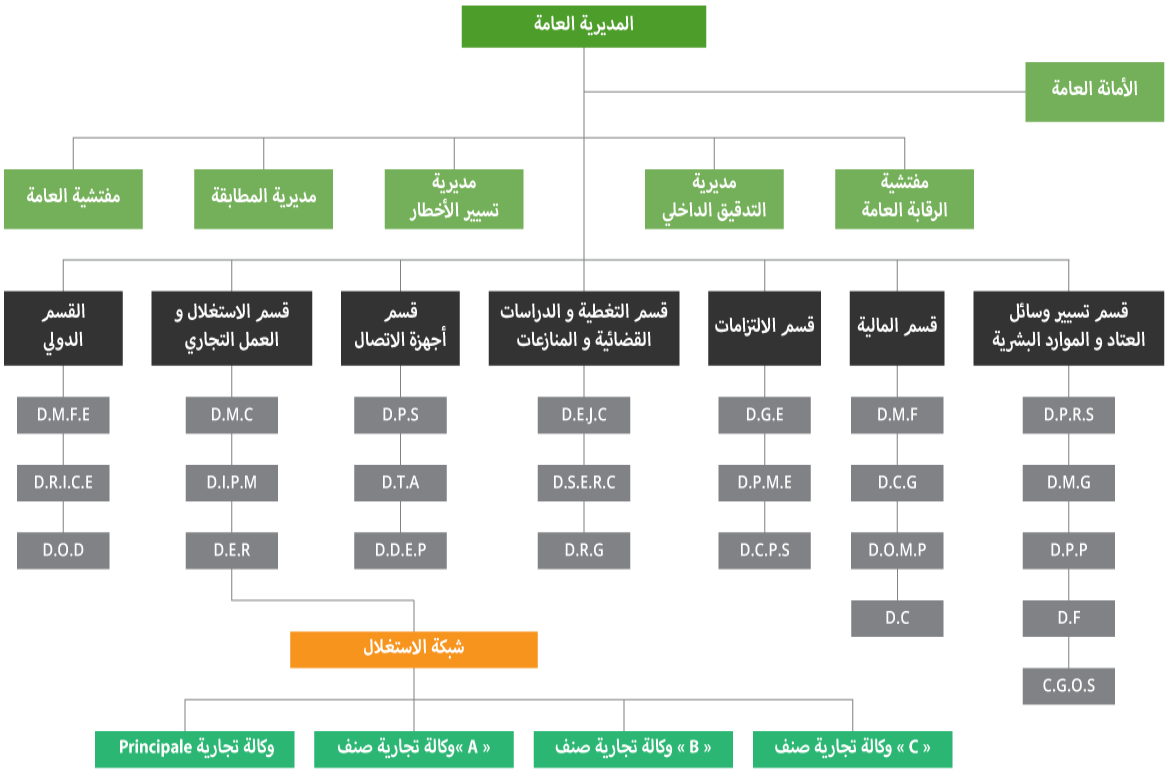

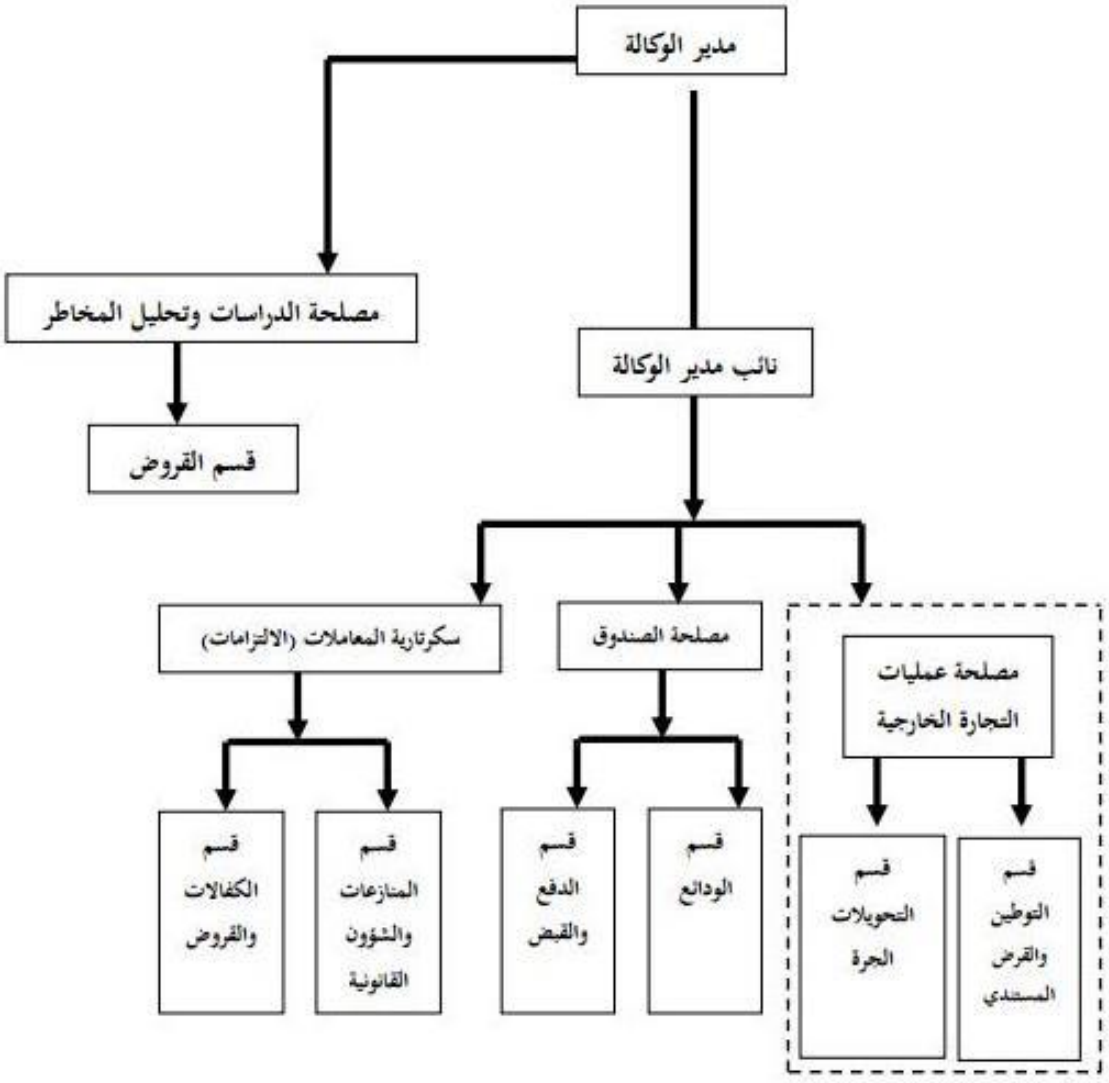

. مدير الوكالة : يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية المشرية، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومن مهامه مراقبة توزيع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إلصاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك وتتبع لو مباشرة كل من :

/ مصلحة الدراسات وتحليل المخاطر: تتكون من أقسام كل قسم مسؤول عن الدراسة الأساسية وعدد هذه الأقسام تعمل لزيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة.

2 / نائب مدير الوكالة: يساعد المدير في أداء مهامه و يخلفه في حالة غيابه.

3 / سكرتا ريا المعاملات:

- قسم المنازعات والشؤون القانونية: يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

- قسم الكفالات و القروض: يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة.

4 /مصلحة عمليات التجارة الخارجية : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب،في عمليات البيع والشراء) استيراد , تصدير (، وتقوم هذه المصلحة بتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين) الإقامة (المصرفيون فتح الإعتمادات المستندة للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج، ويضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة وقسم التوظيف

والقرض المستندي .

5 /مصلحة الصندوق : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- قسم الودائع : ويقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع وتحديد نوعها, متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح

الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

- قسم الدفع والقبض: ويسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء ،وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها, العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

I. 3-أهداف البنكالوطني الجزائري "وكالة المشرية":

✓ المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

✓ العمل على احتكار تمويل أغلب المشاريع الاقتصادية.

✓تحسين نوعية وجودة الخدمات.

✓ تحسين العلاقات مع العملاء.

✓ تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل و أكبر في تحصيل الفرص وفي جذب موارد إضافية.

✓ تحسين التسيير وجعله أكتر فاعلية للتكييف معا التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق.

✓ توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن.

✓تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية.

✓ فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.

I. 4) وظائف البنك الوطني الجزائري:

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل.

- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة.

- التقرب أكثر من المهن الحرة.

- خصم الأوراق التجارية.

- إعادة تنظيم القروض.

- تمويل عمليات التجارة الخارجية.

- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها.

- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة.

- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل.

- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية.

- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية.

- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

II - دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

II- 1 -الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري:

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أ جل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ،و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي ، أو تجاري،وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري و هي:

ا . الرهن بأنواعه.

ب . إمضاء السند لأمر.

ج . التأمين الشامل للمشروع.

II-2-عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري:

سنركز في هدا البحث على المراحل التي يتبعها بنك الوطني الجزائري للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض طويل أو متوسط أو قصير الأجل و هذا من ناحية الوثائق المطلوبة و تقنيات الدراسة المتبعة.

1) المقابلة وطلب القرض:

كبديهية أولية فانه يجب أن يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك و من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ،حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة و هناك صيغتان للتمويل :

تمويل ثنائي: يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71 % ،و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة21%.

تمويل ثلاثي: مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1 % ، و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة29 % و الطرف الثالث هو البنك و نسبته هي : 70 %.

2)تكوين ملف القرض:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هنا ك نوعين من القروض:

أ- مكونات ملف قرض استثماري:

- ✓ طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض.
- ✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها .

- ✓ التصريح بالوجود للضرائب ،و هذا اذ كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة .
- ✓ تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء .
- ✓ قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .
- ✓ حالة وضعية و تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .
- ✓ وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .
- ✓ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لد ى البنك و مثال ذلك المحلات التجارية ،المعدات الفلاحة.....الخ و هذا كون المشروع جديد ،أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة و التنمية الريفية الميزانيات الحقيقة و هذا لسنتين أو لثلاثة .

ب- مكونات ملف قرض الاستغلال:

- ✓ طلب خطي من طرف الزبون .
- ✓ نسخة لشهادة من السجل التجاري .
- ✓ وثيقة تبين حالة العتاد ان وجد .
- ✓ ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .

✓ مخطط الخزينة لسنة واحدة .

✓ الوثائق الجبائية.

المبحث الثاني:دور البنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية" في تمويلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

I-عرض و تحليل نتائج الدراسة:

I-1- أنواع القروض:

1)قروض الأستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وسنخص بالذكر كل الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار التي منحها من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة المشرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 ، و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) :الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2009 \ 2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	540	640	720	930	460
مبلغ القروض الممنوحة	5415600	84993530	913224190	98664950	32432170

المصدر:: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم(2-2): الملفات المؤهلة من القرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009 \ 2013

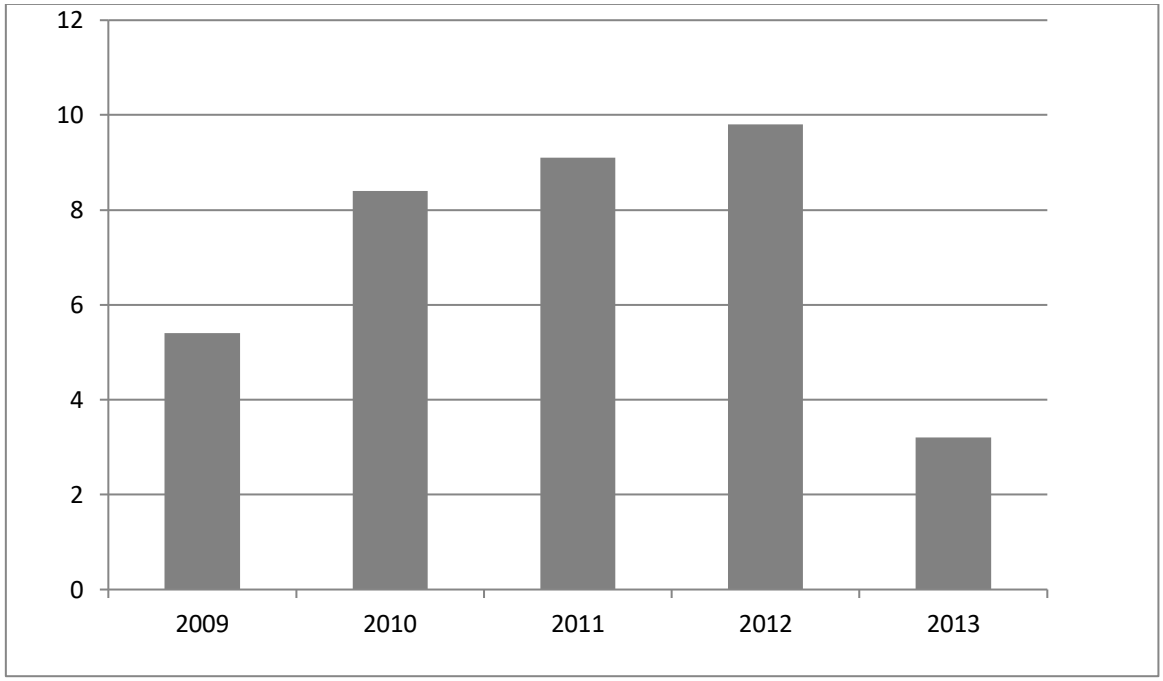

المصدر: من إعدادا لطالب وبالاعتماد على الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أنه في سنة 2010 بلغت الزيادة ب 100 ملف ، أما في سنة 2012 بلغت الزيادة ب 390ملف مقارنة بسنة 2009 ،و هذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة حيث يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2)قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

و سيتم في هذا المطلب عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 ، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(2-2): الملفات المؤهلة و المبالغ وقروض الأستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الملفات المؤهلة	148	158	171	187	20
مبلغ القروض الممنوحة	102300000	110312000	130729000	120583940	2458940

المصدر :: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال التي منحها البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3) : الملفات المؤهلة ,المبالغ وقروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

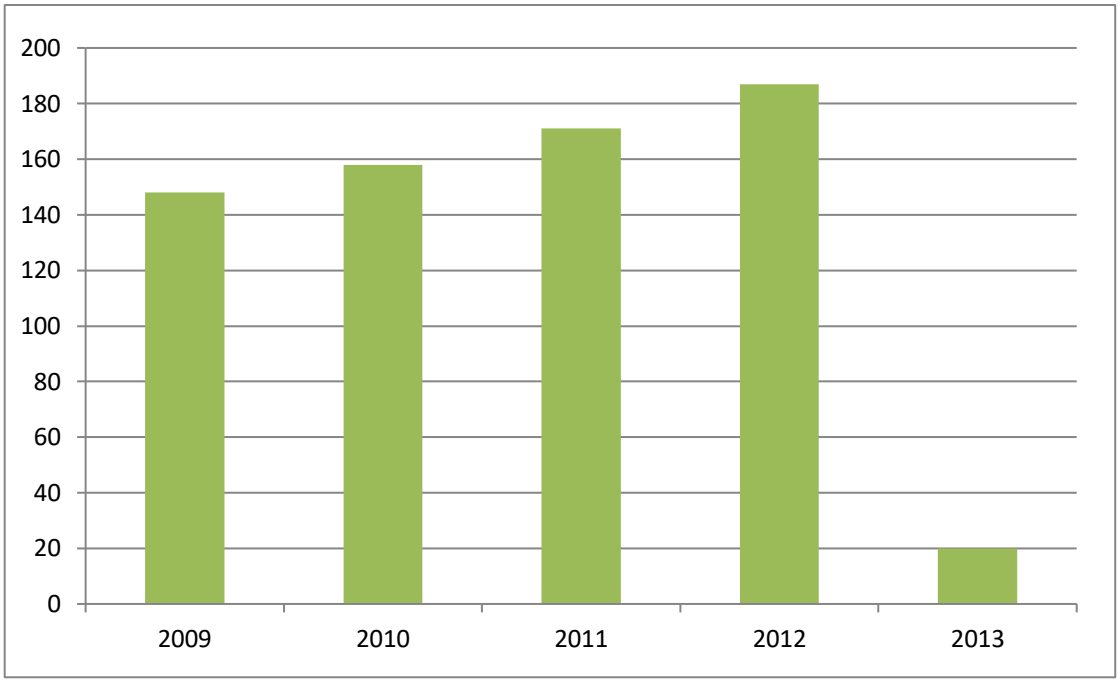

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من الشكل نلاحظ أن هناك زيادة تتمثل في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, حيث في سنة 2010 بلغت الزيادة ب 10 ملفات ،أما في سنة 2012 بلغ عدد الملفات 39 ملف مقارنة بسنة 2009 . مما تدل على أن هناك زيادة مستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم(2-4) : مبالغ قروض الاستغلال المقدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

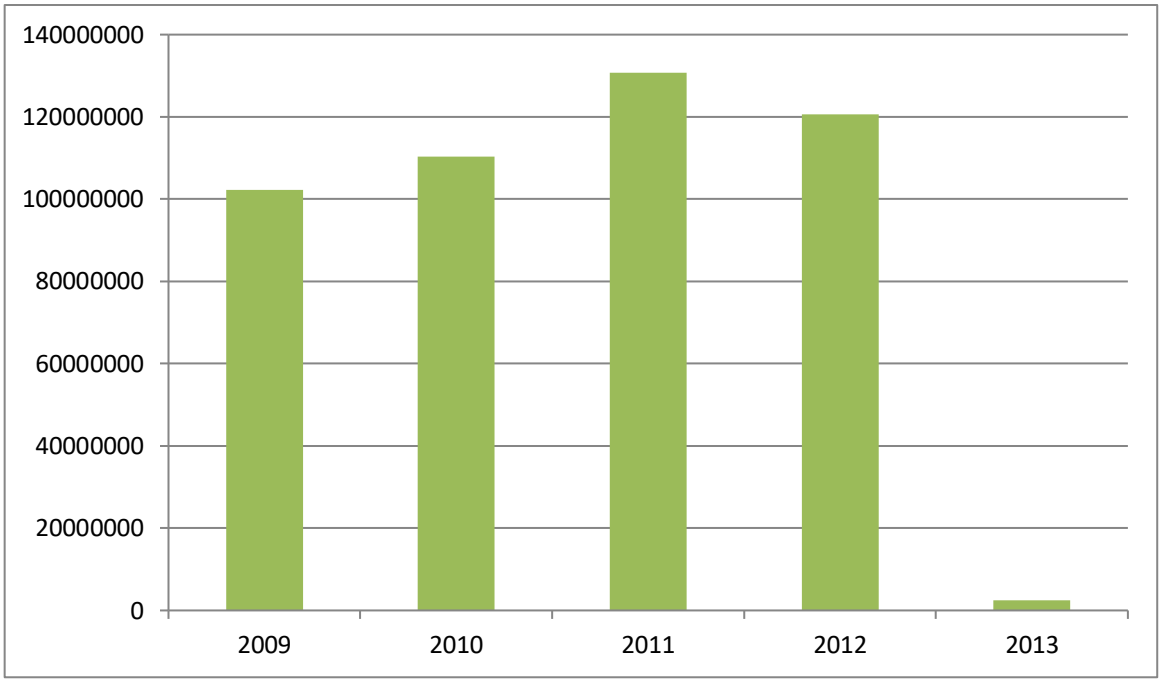

المصدر: من اعداد الطالب

وما نلاحظه من الشكل أعلاه أنه يوجد ارتفاع محسوس في مبالغ القروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة المشرية حيث بلغت الزيادة ما يقارب – مليون دج سنة 2010 ،لتصل إلى 19483940 مليون دج سنة 2012 مقارنة بسنة 2009.

3)القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة:

جدول رقم(2-3): القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة:

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عددا لقروض	6	9	6	7	9
قيمة القروض	858800	1447853	1393250	2595821	3246680
نسبة زيادة عدد القروض	--	%10	%40	%30	%45
نسبة زيادة قيمة القرض	--	%15.4	%25.1	%46.7	%54.43

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض متدبدب من حيث العدد، و لكن يقابله ارتفاع مستمر من حيث القيمة ،حيث كانت سنة 2013 هي الأعلى من حيث عدد القروض الممنوحة حيث بلغت 9 قروض ، ولكم هي الأقل من حيث القيمة في نفس الوقت و ذلك لتوجه المؤسسات نحو البنك مباشرة دون اللجوء إلى أي وكالة ، وبالتالي قبول كل الضغوطات و الشروط القاسية لأنه لا يوجد أمامها مجال آخر تلجأ إليه من غير البنوك ،و من جهة البنك يبقى متحفظ في ازفة من عدم التسديد ، منح القروض بقيم مرتفعة لتجنب المخاطرة و ا و كانت أعلى قيمة للقروض في سنة 2012 بقيمة 2595821 ألف دج بارتفاع يقدر ب 46.7 % رغم انخفاض عددها حيث بلغت 07قروض فقط أي - 30 % ، ذلك يرجع لتعدد المعاملات مع البنك و كسب ثقة البنك في الزبون في تسديد القرض.

4)القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق وكالة تشغيل الشباب ANSEJ:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة عمومية لها آلية التمويل للقروض متوسطة الأجل بنسبة تقدر 70% وهي مكلفة بتحقيق وخلق المشاريع أو المؤسسات في إطار دعم الشباب العاطلين عن العمل.

تتم عملية تمويل للمشروع عن طريق وكالة تشغيل الشباب من عدة مراحل :

-يجب أن يكون سن الشاب أو صاحب المشروع من 19الى 35 سنة مع حيازته على شهادة أو كفاءة مهنية أو يكون ذو خبرة.

-يقوم الشاب بالالتحاق بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهدا لدراسة ومناقشة المشروع مع اللجنة ومعرفة جميع جوانبه الاقتصادية والمالية وقبل كل هدا يقوم بملء استمارة المعلومات.

-إحضار الملف الإداري والمالي والذي يتكونان من :

1/*شهادة مؤهلات .

*عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي للأجراء والغير الأجراء.

*شهادة عدم الخضوع للضريبة .

2/*الفاتورة التشكيلية للعتاد بدون رسوم.

*التامين ضد كل المخاطر.

-بعدها اللجنة توافق وتقبل على المشروع ثم يبلغ الشاب ويسلم له شهادة التأهيل من طرف الوكالة.

-ترسل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دفتر الشروط إلى المديرية للبنك ,والذي بدوره يوافق على تمويل المشروع بنسبة 70%أما بالنسبة لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تساهم بنسبة 29%.

الجدول رقم(4-1): القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق وكالة تشغيل الشباب ANSEJ

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عدد القروض	9	21	20	49	53
قيمة القروض	18829	48169	47601	126438	198443
نسبة زيادة عدد القروض	-	%23.33	%22.22	%54.4	%60.61
نسبة زيادة قيمة القرض	-	%25.28	%25.28	%67.13	%70.07

المصدر :: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المؤسسات المستفيدة من القروض من البنك عن طريق وكالة تشغيل الشباب في ارتفاع مستمر من حيث العدد و القيمة وهذا ابتداء من سنة 2009 حيث كان عدد القروض الممنوحة 09 قروض بإجمالي قيمة18829 ألف دج، مع انعدامها في 2008 ، كان ذلك لتوجه سياسة الدولة إلى تشجيع تشغيل الشباب و القضاء على البطالة، وكذلك للامتيازات الجديدة الممنوحة في اطار الوكالة خلال سنة 2009 ، من تخفيض في معدل الفائدة إلى 01 % ،وتخفيض في نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دج ،و من 10% إلى 02% بالنسبة للاستثمارات التي تصل 10 ملايين دج ، و الغاء الرهن من أجل الحصول على القروض ، وكذلك تمديد مدة استرجاع القروض إلى 08 سنوات بدلا من 05 سنوات ابتداء من سنة 2011 ، حيث يظهر ذلك جليا في سنة 2012حيث بلغت عدد القروض الممنوحة في إطار الوكالة إلى 49 قرض أي ما نسبته % 54.44 و قيمتها الاجمالية 126438 ألفدج ما نسبته 67.1 %.

5) القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق لصندوق الوطني للتأمين CNAC:

الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة تقوم بتمويل القروض متوسطة الأجل وتختص بالبطالين الذين أعمارهم تتراوح ما بين 30-50 سنة والمسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

جدول رقم(2-5): القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق لصندوق الوطني للتأمين CNAC

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	0	6	15	18
قيمة القروض	0	0	26766	56196	61113
نسبة زيادة عدد القروض	-	-	%10.08	%22.45	%29.08
نسبة زيادة قيمة القرض	-	-	%8.67	%20.68	%25.22

المصدر: : من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

نلاحظ من المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق CNAC بدأت في عام 2011 ب 06 قروض وقيمة اجمالية قدرت ب 26766 ألف دج و ارتفعت في السنة الموالية من حيث العدد و القيمة إلى حوالي الضعف فبلغت13 قرض وقيمة 52285 ألف دج و ذلك نظرا للامتيازات المقدمة من طرف الوكالة ، و تماشيا مع البرنامج الجديد2009 _ 2014 الذي يهدف لإنشاء 20 ألف مؤسسة .

6)القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق الوكالة الوطنية للتسيير**القرض المصغر**ANGEM:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يوجه القرض المصغر إلى المشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى تكلفتها1.000.000 دج ,وهذا حتى يتمكن من اكتساب معدات صغيرة ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية التكاليف الأولية .

جدول رقم(2-6):القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير ANGEM

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	0	0	1	2	4
قيمة القرض	0	0	555	1750	3400

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

هنا القرض الوحيد الممنوح من طرف البنك في اطار وكالة عام 20011 بقيمة 555 ألف دج، ANGEM وهذا لضعف الامتيازات في هذه الوكالة و نقص توجه العملاء لهذه الوكالة لتدني سقف التمويل حيث لا يتجاوز 1 مليون دج ونلاحظ ايضا في سنتي 2012 \ 2013 ارتفاع في عدد القروض الممنوحة من طرف المؤسسة مما يدل على أن هناك إقبال على الاقتراض من هذه المؤسسة.

7)نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك:

جدول رقم (2-7):نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك

السنة / المؤسسة	2009	2010	2011	2011	2013
عدد المؤسسات الممولة	15	30	33	69	72

تمويل مباشر للمؤسسات	%40	%30	%18.19	%10.15	%15.44
ANSEJ	%60	%70	%60.60	%70.01	%77.50
CNAC	0	0	%18.18	%18.84	%23.50
ANGEM	0	0	0	0	0

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

نلاحظ أن المساهمة في 2009 كانت مباشرة إلى المؤسسات دون أي وكالة حيث كان عدد القروض الممنوحة 15 من طرف الوكالة أما في السنة الموالية فانخفض عدد القروض الموجهة إلى المؤسسات مباشرة ،حيث ظهرت المساهمة عن طريق ANSEJ حيث كانت دائما أعلى نسبة حيث ا لا تقل على 60 % و تليها وكالة CNAC التي كانت مساهمتها في السنتين2011 _ 2012 و لم تتجاوز 19 % ثم وكالة ANGEM التي كان لها الظهور الوحيد و الرمزي في سنة 2013 فقط.

8)نسب مساهمة تمويل البنك حسب قطاعات النشاط:

جدول رقم (2-8) :**نسب مساهمة تمويل البنك حسب قطاعات النشاط**

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013
البناء و الأشغال	%50	%79	%77	%80	%75

العمومية					
الصناعة	%10	%0	%0	0%	0%
الصحة	%0	%0	%0	%0	%0
النقل	%20	%11	10,50%	%10	%20
قروض عقارية	%20	%10	%12,50	10%	%5

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من البنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول إن قطاع البناء و الأشغال العمومية و النقل من اهم القطاعات الرئيسية التي يقوم بتمويلها البنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية " على غرار القطاعات الأخرى(الصحة,قروض عقارية,الصناعة).

I- 2-تحليل النتائج :

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول نجد أن :

- كانت مساهمة الوكالة ANSEJ تزايد كبير في عدد القروض الممنوحة في اطار وكالة لا تقل عن 60 % من اجمالي المؤسسات الممولة حيث كانت لديها المساهمة الأكبر ،و هذا اتباعا لسياسة الدولة في هذه الآونة من تشجيع انشاء مؤسسات القطاع الخاص و القضاء على البطالة و تشغيل الشباب للزيادة في الدخل القومي و الفردي ،وأيضا لمنح الوكالة امتيازات عديدة من تخفيض لمعدل الفائدة حتى 01 % ،وتمديد مدة استرجاع القروض من 05 سنوات إلى 08 سنوات ابتداء من 2011 ،و اعفاءات ضريبية و جمركية .

- أما مساهمة البنك في إطار وكالة CNAC بدأت في 2011 ب 06 مؤسسات ممولة في اطار الوكالة و ارتفعت في السنة الموالية إلى 13 مؤسسة ،وهذا مساهمة للبنك في تحقيق أهداف البرنامج الجديد 2009 _ 2014 و هو إنشاء 20 ألف مؤسسة لهذا نرى منح القروض في ارتفاع مستمر .و كانت تجربة البنك في التجربة المحتشمة حيث منحة قرض وحيد سنة 2011 وهذا لعدم تلقي طلبات في ANGEM وكالة اطار هذه الوكالة .
- ان قطاع البناء و الأشغال العمومية و النقل من اهم القطاعات الرئيسية التي يقوم بتمويلها البنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية " على غرار القطاعات الأخرى(الصحة,قروض عقارية,الصناعة).
- لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل الملفات المؤهلة من القرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع قروض الاستغلالمن قبل البنك الوطني الجزائري –" وكالة المشرية".

II- ربط النتائج بالفرضيات والاستنتاجات:

1)ربط النتائج بالفرضيات:

نستنتج مما سبق أن البنك يقوم بالتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقتين هما :

1) لطريقة المباشرة : أي أن المؤسسة تتقدم بطلب للبنك دون أي وسيط فيها البنك يطلب عدة ضمانات و يفرض معدل فائدة عالي يتراوح بين 5.25 % حتى 7.75 % سنويا لمدة 05 سنوات ولا يعطي اي امتيازات و لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة .

2) **الطريقة الغير مباشرة (عن طريق وكالات الدعم) :** حيث يتلقى البنك طلب قرض عن طريق أحد الوكالات الداعمة ثم يقوم بدراسة الملف و اتخاذ قرار التمويل حيث يمنح عدة

امتيازات و اعفاءات و تخفيضات لهذه المؤسسات و تعتبر الوكالة الضمان الوحيد للبنك حيث لا تفرض أي ضمانات على هذه المؤسسات .

و بالتالي نقبل الفرضية الأولى أن البنوك تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة المنشأة حديثا ولكن في اطار الوكالات الداعمة فقط و لا تتحمل المخاطرة في تمويلها مباشرة .

يساهم البنك الوطني الجزائري وكالة المشرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضعيفة و لكن هي في تطور مستمر و هذا ما يثبت الفرضية الثانية .

2)الاستنتاجات :

- لا يعرض البنك صيغ تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات للتمويل و محدودية مصادرها.
- لا يتحمل البنك المخاطرة في منح القروض ، حيث يفضل تمويل المشاريع المضمونة الربحية و المردودية.
- لا يقدم البنك الوطني الجزائري تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يقتصر دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح القروض فقط .
- لا يقدم البنك الإرشادات و التوجيهات إلى المؤسسات المنشاة حديثا و يتحفظ البنك في منح القروض خارج وكالات الدعم .

- تبقى مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة و لكن يوجد هناك تحسن طفيف في منح القروض رغم أن البنك من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذا النوع من المؤسسات .
- التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل الملفات المؤهلة من القرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع قروض الاستغلالمن قبل البنك الوطني الجزائري –" وكالة المشرية".

خاتمة الفصل:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في محاربة الفقر والبطالة وعليه تولى الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس، الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .

إن الدور المستقبلي لهذا القطاع هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي والدولي، لبناء كيان قوي قادر على الانتاج والمنافسة في عالم الاقتصاد الحديث،هذا سيؤدي استراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل والتوجه نحو أداء أفضل النتائج النظرية . تتلخص النتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

1 . اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع الى درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي بالإضافة إلى ذلك أن أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع و هما معيار رأس المال و معيار العمالة .

2 . يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام .

3 . تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتوفير الأساليب و الطرق التي تسمح بدعم و تطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل و رفع الناتج القومي و القيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة .

4 . بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الصعوبات القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة.

النتائج التطبيقية : من خلال دراستنا الميدانية في البنك الوطني الجزائري _"وكالة المشرية " _ استنتجنا ما يلي :

1 . ينفذ البنك الوطني الجزائري – وكالة المشرية - كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه .

2 . زيادة الضمانات في تقديم القروض و كل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض .

3 . لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري – وكالة المشرية- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا عام بعد عام.

خاتمة العامة

يلعب القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي ,فهو المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي وخصوصا في منح البنك للقروض لكل مؤسسة صغيرة مهما كانت طبيعة نشاطها سواءا في حالة وقوعها لعجز أو احتياج إلى الأموال ,ولضمان نجاح عملية القرض واسترجاعه وجب على البنك وضع شروط محكمة لمنح القرض ,وتتمثل في كيفية حصوله على المعلومات وكيفية جمعها وتحليليها لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه وحتى يتفادى خطر عدم التسديد يتوجه إلى طلب ضمانات بنكية فهي الضامن الأساسي لاسترداد دينه .

وتطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى فصلين ,في الفصل الأول تناولنا مبحثين تطرقنا فيها الى كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدمنا عدة تعار يف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم أنواعها و كذالك مراحل تطورها في الجزائر ، بعد ذالك درسنا التمويل بإعطاء تعار يف له و إعطاء أنواعه وأيضا وظائفه و أهدافه ، في اخر الفصل تناولنا مختلف الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث بالإضافة الى أطروحات و مقالات أخري تخص الموضوع.

في الفصل الأخير قسمناه إلى مبحثين جاء الأول على شكل نضري للمؤسسة المتخذة عينة بحث و في الثاني تطرقنا الى التمويل بشكل عام أخدنا مؤسسة البنك الوطني الجزائري –" وكالة المشربة"كعينة.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية :

- -لا يعرض البنك صيغ تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات للتمويل و محدودية مصادرها.

- لا يتحمل البنك المخاطرة في منح القروض، حيث يفضل تمويل المشاريع المضمونة الربحية و المر دودية.
- لا يقدم البنك الوطني الجزائري تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يقتصر دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح القروض فقط .
- لا يقدم البنك الارشادات و التوجيهات إلى المؤسسات المنشاة حديثا و يتحفظ البنك في منح القروض خارج وكالات الدعم .
- تبقى مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة و لكن يوجد هناك تحسن طفيف في منح القروضرغم أن البنك من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذا النوع من المؤسسات .
- التزايد المستمر للمبالغ و نسب التمويل الملفات المؤهلة من القرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع قروض الاستغلالمن قبل البنك الوطني الجزائري –" وكالة المشرية".
- صعوبة إيجاد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخصائص .
- أهمية وضيفة التمويل في حياة المؤسسة.

ومن هنا يتضح لنا صحة الفرضيات التي فرضناها سابقا, ألا وهي أن البنوك تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة المنشأة حديثا ولكن في إطار الوكالات الداعمة فقط و لا تتحمل المخاطرة في تمويلها مباشرة .و كذلك أن البنكي ساهم الوطني الجزائري وكالة المشرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضعيفة و لكن هي في تطور مستمر و هذا ما يثبت الفرضية الثانية .

اولا :المراجع بالغة العربية

الكتب :

1 محمد هيكل،2003 مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة،

2 توفيق عبد الرحيم يوسف، 2009 إدارة الأعمال الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن

3 هيا بشير بشارات،2008 التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات ص و م، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،

4 رحموني الأطرش،2011 المؤسسات ص و م ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية، الطبعة الأولى، -

5 . حمد صالح الحناوي،1999 إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ،الدار الجامعية الإسكندرية ،

6 سمير محمد عبد العزيز 2001، التأجير التمويلي ،مكتبة الأشعاع الفنية ، الجزء الأول ،الإسكندرية ، مصر ،

7 عبد الوهاب يوسف أحمد "التمويل و إدارة المؤسسات المالية " ، دار حامة ،لنشر والتوزيع -

8 بلعزوز بن علي 2004،محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،

المذكرات و أطروحات جامعية :

1 رابح خوني،رقية حساني ،2008 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويليها ، الطبعة الأولى ، مصر

2 يوسف قرشيي ، 2005سياسة التمويل المصرفي ،لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتورة لجامعة الجزائر

3 عثمان لخلف ،2004-2003 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم –

4- برجي شهرزاد 2009 إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة ماجستير

5-العايد ياسمين 2011 إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة قسنطينة

6-عمران عبد الحكيم : 2007" إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " إطار مذكرة ماجيستير تخصص إستراتيجية بجامعة مسيلة

7-سمير هربانل 2015" صيغ و اساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة " في اطار مذكرة ماجيستر تخصص اقتصاد دولي بجامعة سطيف

8-صالحي سامي 2015 بعنوان" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " سامي في اطار مذكرة ماستر تخصص مالية و بنوك بجامعة بويرة

9-بلعيدي عبد الله من جامعة باتنة و مقلاتي عاشور بجامعة كوالالمبور ماليزيا 2017 " المقارنة بين رأس المال المخاطر و حاضنات الاعمال في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع امكانية التكامل التنموي بينهما

10-سليم جابو من جامعة تبسة و نوال بن عمارة من جامعة ورقلة 2017 نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق شركات ادارة الاستثمار الاسلامية " في اطار مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية

الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،

11 _ فوزية حفيف، 2009إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رسالة ماجستر،كلية العلوم الأقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ،

12_ محسن عواطف 2008، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مذكرة مقدمة للأستكمال شهادة الماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،

13_ حنان سلاوتي ،تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة –

ورقلة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الأقتصادية ، تخصص بنوك ومالية.

- المنشورات الحكومية :

1 _الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ،قانون رقم 96،234

جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب ،الجريدة الرسمية ،العدد 41 ، الصادر في 2 جويلية 1996

ثانياً :المراجع بالغة الأجنبية

Isabelle fitouss1989.la PME face a sa banque. 6 performer. France..p19

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	I.
الشكر	II.
الملخص	III.
قائمة المحتويات	IV.
قائمة الجداول	V.
قائمة الاشكال	VI.
مقدمة	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
مقدمة الفصل	5
المبحث الأول:دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
i. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
I تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
II مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهميتها في التنمية الاقتصادية	12
ii. البنوك و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	20
I صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	20
II هيئات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
المبحث الثاني : الدراسات سابقة	32
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني : دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"	48
مقدمة	48
المبحث الأول : تقديم للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"	49
I البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية"	49
II دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
المبحث الثاني : دور البنك الوطني الجزائري "وكالة المشرية" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
I عرض و تحليل نتائج الدراسة	57
II ربط النتائج بالفرضيات والاستنتاجات	70
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
المراجع	76
الفهرس	79